المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
العدد الواحد والخمسون شهر (٩) ٢٠٢٢

أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي
دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990- 2021)

عايض بن علي عبدالهادي القحطاني
طالب دكتوراه / جامعة أم القرى – مكة المكرمة
كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية – قسم الاقتصاد الإسلامي
Ayedali835@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990- 2021) ومعرفة نسبة اسهام الإنفاق الاستثماري الحكومي في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي، وأثر الإصلاحات الادارية والاقتصادية والقانونية التي واكبت رؤية المملكة 2030 على الإنفاق الاستثماري الحكومي والنمو الاقتصادي. اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات كما اعتمدت على الأسلوب القياسي في تقدير النموذج عن طريق الانحدار الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغير مستقل يؤثر على النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، وكانت نتائج الدراسة: توجد علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري الحكومي والنمو الاقتصادي للمملكة، ونجحت المملكة في تطوير سياسة الإنفاق الاستثماري الحكومي في تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال استراتيجية رؤية 2030 حيث بلغت الإيرادات غير النفطية 116.6 مليار ريال في ميزانية 2021.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الإنفاق الاستثماري، النمو الاقتصادي

Abstract

This study aimed to analyze and measure the impact of government investment spending on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (1990-2021) and to find out the percentage of contribution of government investment spending to changes in GDP. The impact of the administrative, economic and legal reforms that accompanied Vision 2030 on government investment spending and economic growth. The study relied on the analytical descriptive method in presenting the theoretical framework and analyzing the data, as well as the standard method of estimating the model by means of multiple linear regression of the existence of more than one independent variable that affects the economic growth expressed in GDP. The results of the study were: there is a direct relationship between government investment spending and the Kingdom's economic growth, the Kingdom succeeded in developing the policy of government investment spending in diversifying the economy and attracting foreign investments through the strategy of Vision 2030, where non-oil revenues amounted to 116.6 billion riyals in the 2021 budget.

Keywords: *Government spending, investment spending, economic growth*

1- المقدمة

يعتبر الإنفاق الاستثماري الحكومي من أهم مصادر الحصول على الوفورات الخارجية التي من شأنها تحفيز الاستثمار الخاص وزيادة فرص نموه في الأجل الطويل، والإنفاق الاستثماري الحكومي يعد الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة في تخطيط وتوجيه العمليات التنموية وذلك من خلال مساهمتها في تكوين رأس المال الثابت عن طريق الاستثمار في إقامة مشاريع البنية التحتية وتطيرها، ومساهمته في تكوين رأس المال البشري والتركيز على القطاعات الإنتاجية وتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والنقل وغيرها، التي تؤدي لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، حلت المملكة في المرتبة السابعة من بين مجموعة العشرين في كفاءة الإنفاق الحكومي وفقاً لتقرير التنافسية العالمي 2018، يمر الاقتصاد السعودي بمرحلة تحول بدأت قي عام 2016 مع إعلان رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني التي تعتبر امتداداً للبرامج الاقتصادية السابقة (خطط التنمية) والتي تهدف الى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتنويع مصادر الدخل، ستعتمد المملكة على ميزانية التوسع بالإنفاق على التنمية والاستثمار والمشاريع الرأسمالية لتحقيق مستهدفات برنامج التوازن المالي لرؤية 2030 وأبرزها رفع كفاءة الإنفاق الاستثماري، تتناول هذه الدراسة دور الإنفاق الاستثماري الحكومي في زيادة النمو الاقتصادي للمملكة من خلال توجيهه للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

1-1-مشكلة الدراسة

على ضوء الطرح السابق تمحورت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

"ما أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية؟"

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالإنفاق الاستثماري الحكومي؟
2- ما هو موقع الإنفاق الاستثماري الحكومي من السياسة الاقتصادية؟
3- ماهي مبررات اللجوء الى الإنفاق الاستثماري الحكومي، وما هي ضوابطه ومحدداته؟
4- ماهي اثار الإنفاق الاستثماري الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
5- كيف يمكن تفعيل سياسة الإنفاق الاستثماري الحكومي في ظل ضوابط النمو الاقتصادي؟

1-2-أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الاعتبارات التالية:

1- جاءت هذه الدراسة لتوضيح واقع الإنفاق الاستثماري الحكومي في المملكة العربية السعودية.
2- محاولة إعطاء صورة واضحة للاقتصاد السعودي وتقييم المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية التي تقع ضمن برامج الإنفاق الاستثماري الحكومي.
3- الوصول الى توصيات قد ترشد متخذي القرار في مجال الإنفاق الاستثماري الحكومي مستقبلاً.
4- معرفة أثر الاصلاحات التي جاءت لمواكبة رؤية 2030لقلة الدراسات التي أجريت على المملكة العربية السعودية.

1-3-أهداف الدراسة

- التعرف على واقع الإنفاق الاستثماري الحكومي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990- 2021).
- اظهار العلاقة بين البرامج والمشاريع الاستثمارية والنمو الاقتصادي.
- معرفة مدى فعالية البرامج المتخذة (خطط التنمية) في تحقيق النمو الاقتصادي.

1-4-فرضيات الدراسة

1- الإنفاق الاستثماري الحكومي هو الإنفاق على السلع الرأسمالية الإنتاجية التي تعمل على بناء الاستثمارات والمصانع والمباني والنفقات المتعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال.
2- الإنفاق الاستثماري الحكومي من اهم وسائل السياسة المالية التي تعمل على التأثير على هيكل الاقتصاد من خلال التأثير في حجم الطلب الكلي، الذي يساهم في تشجيع الإنتاج وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
3- تعتمد الحكومة على الإنفاق الاستثماري الحكومي في توجهاتها التنموية خاصة في المشاريع التي يحجم القطاع الخاص عن القيام بها لقلة عائدها الاقتصادي والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة جداً.

4- يعتبر الإنفاق الاستثماري الحكومي أحد متغيرات الطلب الكلي ولذلك فهو يؤثر بشكل كبير جداً على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بتأثيره على ابعادها الثلاثة.

5- الاعتماد على الإنفاق الاستثماري الحكومي لتحقيق النمو الاقتصادي يحتاج الى العمل على رفع كفاءة وفعالية هذه السياسة.

1-5- حدود الدراسة

- **حدود الدراسة الزمانية**: (1990- 2021).
- **حدود الدراسة المكانية**: المملكة العربية السعودية.

1-6-منهج الدراسة

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم وتحليل العلاقة بين المتغيرات كما تم الاستعانة بالمنهج القياسي في بناء نموذج قياسي يمثل العلاقة بين المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي والمتغير المستقل وهو الإنفاق الاستثماري الحكومي.

1-7-هيكل الدراسة

تنقسم الدراسة الى عدة فصول يتناول الفصل الأول الإطار النظري الذي يشمل النظريات والدراسات السابقة، ويبين الفصل الثاني النمو الاقتصادي ويشمل الفصل الثالث تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الاستثماري الحكومي بينما يوضح الفصل الرابع قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال صياغة النموذج القياسي وتختتم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

2-التأصيل النظري والدراسات السابقة

يعتبر الاستثمار أحد أهم العوامل التي تقود النمو الاقتصادي وتسببه ولا تكاد تخلو نظرية اقتصادية من الإشارة الى أهمية الإنفاق على التكوين الرأسمالي باعتبار أن رأس المال (بالمفهوم الاقتصادي) هو العامل الأكثر أهمية في حفز النمو الاقتصادي واستقراره.

وبالعودة الى المدارس الاقتصادية، فإن النظرية الكلاسيكية ومن بعدها النيو كلاسيكية قد اكدت على دور الاستثمار (بوصفه إنفاقاً على تملك الأصول الرأسمالية) كأحد أهم عناصر الإنتاج (النمو)، كما في نموذج Solow ونموذج Lucas ونموذج RamsyK وتؤكد نتائج Collier and Gunning (1999) في تطبيقها لنموذج سولو النيوكلاسيكي، على أن نمو رأس المال في

البلدان النامية لعب الدور الأهم من بين العوامل الأخرى في خلق النمو الاقتصادي. كما أن النظرية الحديثة في النمو الاقتصادي (نظرية النمو ذاتي المنشأ) من خلال الأبحاث التطبيقية قامت على التأكيد على أن الاستثمار (منسوباً الى الناتج المحلي الإجمالي) هو أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر استقراراً في تفسير النمو الاقتصادي.

يوجد جدل واسع حول الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهناك من يطالب بتقليص دور الحكومة كالمدرسة الكلاسيكية التي ترى بأن التدخل الحكومي لا يحقق الاستقرار لاقتصادي، بل قد يؤدي إلى اضرار في الاقتصاد ونتائج قد تكون عكسية في بعض الأحيان، وهناك من يرى بضرورة تدخل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي كالمدرسة الكنزية (الجراح والمحيميد، 2011م).

وقد تطور الفكر الاقتصادي من حيث النظرة لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خاصه بعد الازمات العالمية مثل ازمة الكساد الكبير سنة 1928م والتي أدت إلى إعادة النظر في حجم الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة بعد فشل آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي التلقائي في تلك الفترة، وهنا برز الفكر الكنزي الذي يقوم على فرضية وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وينادي بضرورة توسيع دور الحكومة لتحقيق النمو الاقتصادي (خالد، 2014م).

الإنفاق الحكومي يرتبط بالسياسة المالية ويعتبر أحد أهم ادواتها، وتستخدم السياسة المالية في معالجة الفجوات الانكماشية والتوسعية في الاقتصاد من خلال الانفاق الحكومي والضرائب، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب في حالة تطبيق سياسة مالية توسعية والعكس قي حالة السياسة المالية الانكماشية فيتم خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب (الحُميدي والخلف، 2009م).

وتتفق الكثير من الدراسات مع النظرية الكنزية بوجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي كما خالفت بعض الدراسات هذه النظرية حيث وجدت نتائج معاكسه لهذه النظرية، فدراسة (ابن عزة،2011م) توصلت الى عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ووجود علاقة طردية بين كل من معدل نمو اليد العاملة واستقرار الوضع الأمني على النمو الاقتصادي في الجزائر.

دراسة (أبو عيدة، 2015م) التي أظهرت وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، دراسة (هواري وعبد الرحمن، 2016م) التي اتفقت مع النظرية الكنزية حيث بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين كل من نفقات البنية التحتية ونفقات التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة (غانم وحموري، 2016م) التي توصلت الى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي على الناتج المحلي الإجمالي.

وكشفت دراسة (ديوب، 2018م) عن وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي الجاري والناتج المحلي الإجمالي كما كشفت عدم وجود أي إثر بين الإنفاق الرأسمالي والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

2-1-التحليل النظري للإنفاق الاستثماري الحكومي

يغطي الإنفاق الحكومي أنشطة الدولة المختلفة بشقيها الجاري والاستثماري وبأبعادها المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وله أهمية خاصة من خلال إعادة توزيع الثروة لجزء هام من القوة الشرائية من فئة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد وتوجيه جزء من هذه النفقات لإقامة مشاريع البنية الأساسية التي تخدم فئات المجتمع الأكثر حاجة ويكمن الفرق بين الإنفاق الجاري والاستثماري في أن الانفاق الجاري يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف استمرار عملها ونشاطها ويكون بشكل دوري ، اما الانفاق الاستثماري فهو يمثل المبالغ التي تصرفها الدولة في مجالات وقطاعات تمثل استثماراً يحقق عائداً مالياً او بشرياً لها او يخلق المزيد من فرص العمل، والإنفاق الاستثماري الحكومي من اهم الادوات التي تساهم في تفعيل الاقتصاد الوطني.

2-2-مفهوم وأهمية الإنفاق الاستثماري الحكومي

2-2-1تعريف الإنفاق الاستثماري الحكومي

يرتبط هذا الإنفاق بفترة زمنية معينة ومحددة من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي، ويوجه هذا الإنفاق على المشاريع التنموية والنفقات الاستثنائية التي تتطلبها الاحتياجات الطارئة التي قد تظهر في أوقات غير مفاجأة كالإنفاق الحربي والإنفاق على اصلاح الاضرار التي قد تحدث نتيجة الكوارث الطبيعية والإنفاق لمكافحة البطالة ونفقات الإنعاش الاقتصادي في حال الازمات.

2-3-أهمية الإنفاق الاستثماري الحكومي

تبرز أهمية الإنفاق الاستثماري الحكومي باعتباره عنصر هاماً واساسياً في عملية تحريك النشاطات الاقتصادية للدولة فهو الركيزة الأساسية الذي يعتمد عليه في التنمية الاقتصادية.

2-4-فاعلية وكفاءة سياسة الإنفاق الاستثماري الحكومي

الإنفاق الاستثماري الحكومي هو ذلك الإنفاق الذي يشمل كل إنفاق موجه بصفة مباشرة او غير مباشرة من أجل إقامة المشاريع وبالنظر إلى الفكر الاقتصادي التقليدي فقد كان ينظر الى النفقات الاستثمارية على أنها نفقات ترتبط بفترة زمنية معينة ومحددة وهي فترة تشييد المرافق العامة ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي واللجوء إلى المصادر في التمويل يمكن أن يكون في حالات استثنائية ولكن مع الزمن تطور مفهوم الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم في مفهوم النفقة الحكومية ومدى الاعتماد عليها كأحد الأدوات الهامة التي يمكن أن تحقق أهداف المجتمع فبالنظر إلى النفقة الحكومية على أنها نفقة غير منتجة تغيرت وأصبح ينظر اليها على أنها منتجة لذلك اتسع نطاق النفقات الحكومية ذات الطابع الرأسمالي ولم يعد يقتصر فقط على مشروعات البنية التحتية بل يشمل إنشاء المشروعات العامة للإنفاق على الصيانة الشاملة الإعانات الاقتصادية للقطاع الخاص تهدف زيادة طاقتها الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج والإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال والتجديد وغيرها.

2-4-1مفهوم سياسة الإنفاق الاستثماري الحكومي

تخصص نفقات الإنفاق الاستثماري الحكومي لتكوين رأس المال وتبرز أهميتها في كونها تهدف اساساً الى تنمية الثروة القومية، وبشكل عام تشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية الى الداخل، (المفهوم الضيق لرأس المال الثابت: فهو يقتصر على المصانع والآلات والبضائع) المفهوم الواسع لرأس المال: يشتمل على تلك العناصر السابقة إلى جانب النفقات على التقنية والصحة والتعليم والتدريب وتحسين الظروف المعيشة. رأس المال الاجتماعي: يتكون من وسائل النقل والاتصالات، والسكك الحديدية والمطارات والموانئ... وهي تمثل في مجملها البنية التحتية.

إن الإنفاق الاستثماري الحكومي يرتكز بشكل أساسي على الإنفاق على البنية التحتية والإنفاق على المشاريع والإنتاجية، وتجدر الإشارة الى أن هذين الإنفاقين ليسا منفصلين تماماً وإنما هناك تداخل كبير بينهما، مما جعلهما متكاملين، ويرجع ذلك اساساً في صعوبة تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل صنف على إيجاد القيمة ورفع القدرة الإنتاجية وعلى المتغيرات الاقتصادية.

2-5-العوامل المؤثرة على (محددات) الانفاق الاستثماري الحكومي

إن هذه العوامل تترك آثارها المباشرة ليس فقط على حجم الاستثمار وإنما كذلك تؤثر على طبيعة البرامج والمشاريع الاستثمارية الحكومية، فضلاً عن تأثيرها في المناخ الاستثماري بشكل عام إذ يجسد المناخ الاستثماري مصفوفة المتغيرات التي تعبر عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية والمالية السائدة في الدولة، وهذه العوامل تعد بمثابة محددات نذكر أهمها:

- **أولاً: العوامل الاقتصادية Economic Factors**
- **ثانياً: العوامل المالية Financial Factors**
- **ثالثاً: العوامل الاجتماعية Social Factors**
- **رابعاً: العوامل السياسية Political Factors**
- **خامساً: العوامل النقدية Monetary Factors**
- **سادساً: العوامل الإدارية Administrative F**
- **سابعاً: العوامل التكنولوجية Technological Factors**

2-6-مراحل تطور الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية من خلال الخطط التنموية

أولت المملكة العربية السعودية البنية التحتية اهتماماً بالغاً، حيث خصصت جزءاً كبيراً من الموارد العامة لتمويل مشاريعها، وركزت في خططها التنموية على إقامة هذه المشاريع لحاجة الاقتصاد لها. ويبين الجدول (1) تطور الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية خلال الخطط التنموية.

جدول (1): تطور الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية خلال (الخطط التنموية) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990 - 2021)

الخطة	الإنفاق على مشاريع البنية التحتية مليار ريال	اجمالي المخصص لقطاعات التنمية مليار ريال	نسبة من اجمالي المخصص لقطاعات التنمية
الأولى (1970-1974)	14.1	34.1	%41.3
الثانية (1975-1979)	171.3	347.2	%49.3
الثالثة (1980-1984)	256.8	625.2	%41.1
الرابعة (1985-1989)	100.1	348.9	%28.9
الخامسة (1990- 1994)	74.2	340.9	%21.8
السادسة (1995- 1999)	68.1	420.4	%16.2
السابعة (2000- 2004)	61.4	485.3	%12.6
الثامنة (2005- 2009)	122.2	863.9	%14.2
التاسعة (2010- 2014)	860	1000	%67
العاشرة (2015- 2030)	967,9	1444,61	%86

يوضح الجدول السابق أن الخطة التنموية الثالثة (1980-1984) شهدت ارتفاعاً في الإنفاق على قطاعات البنية التحتية أكثر مما أُنفق في الخطتين السابقتين، حيث كان من أهداف الخطة الثالثة في مجال البنية التحتية، استكمال المشاريع التي بدأ تنفيذها فعلاً في الخطة التنموية الثانية، والاستمرار في توفير بنية تحتية، وخاصة في تلك المناطق التي كانت اكثر حاجة لمشاريع القطاعات الإنتاجية، فبلغت المخصصات المالية لذلك ما قيمته 256.8 مليار ريال، وهو أكبر بمقدار 50% تقريباً مما خصص للإنفاق على مشاريع البنية التحتية في الخطة الثانية والبالغ 171.3 مليار ريال، وايضاً يمثل 17 ضعفاً لحجم الإنفاق في الخطة الأولى البالغ 14.1 مليار ريال. كما يمثل إنفاق الخطة الثالثة على مشاريع البنية التحتية ما نسبته 41.1% من اجمالي النفقات المخصصة لكافة قطاعات التنمية والتي بلغت 625 مليار ريال، وهذا يدل على أهمية واولوية مشاريع البنية التحتية.

تحقق تقدم كبير واكتمال لكثير من مشاريع البنية التحتية خلال خطط التنمية الثلاث الأولى، والتي اتسمت بالتوسع في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، ولكن وكما يتبين من الجدول في الخطة الرابعة (1985- 1989) والخامسة (1990- 1994)، انخفضت المخصصات المالية لقطاعات التنمية حيث بلغت 348.9 مليار ريال في الخطة الرابعة، خصص منها 100.1 مليار ريال لتطوير

البنية التحتية، وفي الخطة الخامسة كان قد بلغ 74.2 مليار ريال. فقد شهدت هذه الفترة جهوداً مكثفة لترشيد الإنفاق الحكومي في ظل تراجع الإيرادات النفطية الناجم عن عدم استقرار الأوضاع العالمية لأسواق النفط، وعلى الرغم من ذلك إلا أنها واصلت الاهتمام باستكمال وتعزيز البنية التحتية، أما الخطة السادسة (1995- 1999) فقد خصص مبلغ 68.1 مليار ريال للبنية التحتية، ليصبح التوسع في البنية التحتية وتحديثها من أولويات التنمية مرة أخرى.

استمر تركيز الدولة على تنمية البنية التحتية في الخطة السابعة (2000- 2004) لمواجهة الزيادة في عدد السكان وللنهوض بالاقتصاد بكافة قطاعاته، ولأجل تحقيق ذلك خصصت ما نسبته 12.6% من اجمالي المخصص لقطاعات التنمية البالغ 485.3 مليار ريال، أي 61.4 مليار ريال، واتسمت الخطة الثامنة (2005- 2009) بتبني سياسة مالية توسعية مدعومة بارتفاع الإيرادات العامة النفطية حتى عامها الرابع، الناجم عن الارتفاع النسبي في الأسعار العالمية للنفط، وبذلك ارتفعت المخصصات لقطاعات التنمية بلغت 863.9 مليار ريال، مما زاد من فرص تحقيق اهداف الخطة وتوجهاتها الرئيسية، والتي كان منها الاستمرار في إنشاء البنية التحتية بما يواكب زيادة الطلب عليها، وتطوير أدائها والاهتمام بصيانتها والمحافظة عليها، وخصص لذلك مبلغ 122.2 مليار ريال.

إضافة الى ما اشير اليه في الجدول السابق استمر التوسع في تجهيزات البنية التحتية وتحسين كفاءتها في الخطة التاسعة (2010- 2014) حيث بلغ الإنفاق على مشاريع البنية التحتية 860 مليار ريال بينما كان الانفاق على قطاعات التنمية 1000 مليار ريال، وذلك مواصلة في تطوير قطاعات البنية التحتية والتوسع المستمر فيها، لما يسهم ذلك في تعزيز تنمية كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحقيق التنمية المتوازنة، كما يجري حالياً تنفيذ الخطة العاشرة التي بدأت في عام 2015، وعلى الرغم من العجز في ميزانية الدولة إلا أنها مستمرة في الإنفاق على القطاعات التنموية حيث بلغ اجمالي المخصصات لقطاعات التنمية 2336 مليار بزيادة قدرها 32% عن حجم الإنفاق في الخطة التنموية التاسعة. ومن خلال تقارير منجزات الخطط التنموية الصادرة من وزارة الاقتصاد والتخطيط يتضح نجاح خطط التنمية في تأسيس قاعدة عريضة ومتينة من البنية التحتية، والتي حققت متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

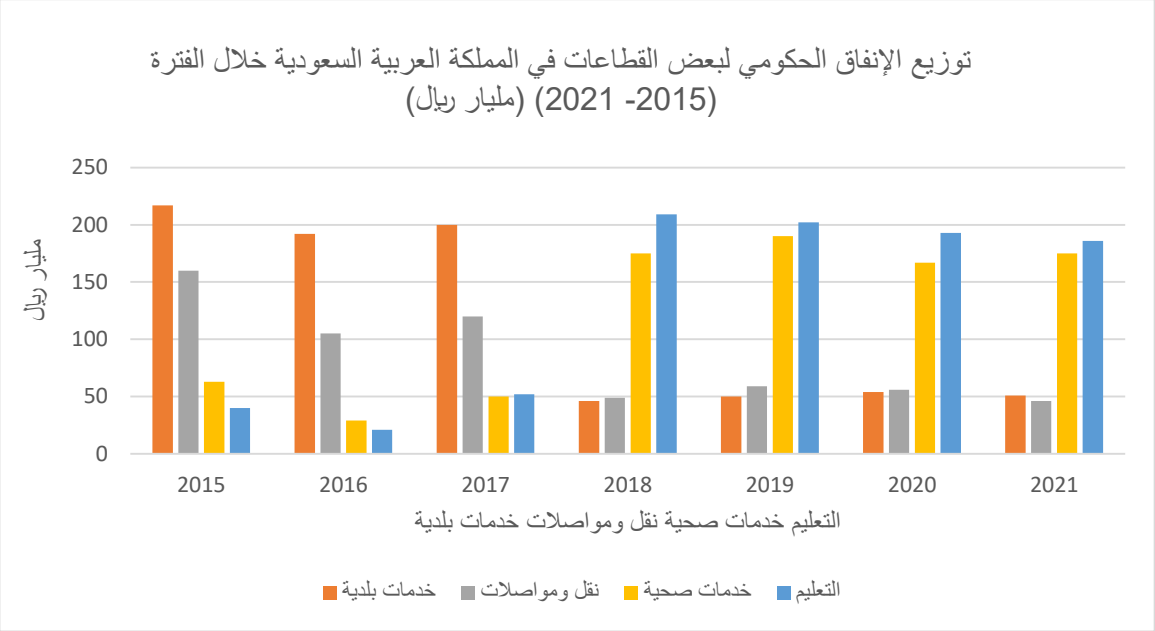

شكل (1): بنود الانفاق على الميزانية السنوية حسب القطاعات للمملكة العربية السعودية خلال الفترة من (2021-1990)

يتضح من الرسم البياني أعلاه لبنود الانفاق على الميزانية السنوية حسب القطاعات للمملكة العربية السعودية خلال الفترة من (1990-2021) لبعض السنوات المختارة من الفترة محل الدراسة حيث تم ملاحظة النمو في جميع بنود الانفاق ونلاحظ ان النصيب الأكبر من الانفاق كان من نصيب الخدمات البلدية، يليه التعليم التي توليه المملكة اهتماما كبيرا جدا من خلال تنمية وتطوير العملية التعليمية والتوسع في الجامعات والمدارس بمختلف المراحل والاهتمام ببرامج الابتعاث وزيادة اعداد المبتعثين في مختلف التخصصات وشتى بقاع الأرض، وتلية الخدمات الصحية والنصيب الأقل من الانفاق كان من نصيب خدمات النقل والمواصلات.

وتبنت وزارة المالية السعودية استراتيجية محكمة لأعداد الميزانية العامة وتوزيع الانفاق المالي على جميع القطاعات، مما أدى الى رفع كفاءة الانفاق الرأسمالي وإعطاء اولوية الانفاق على مشاريع البنية التحتية والمشاريع العامة التي تخدم المواطن بشكل مباشر، كما يتضح فيما يلي :

- **قطاع التعليم**

مر التعليم في السعودية بالعديد من المراحل التطورية، في سعي مستمر لتحسين نوعية وجودة المنظومة التعليمية، على الرغم من العوائق التي يفرضها الواقع الاجتماعي والثقافي الذي ينظر بتوجس لمحاولات التغيير في بنية التعليم التقليدية، وقررت وزارة التعليم مؤخراً التوجه نحو

التعليم الرقمي بجميع مراحله في المدارس الحكومية عبر توفير الموارد الملائمة لذلك لضمان سير عملية الانتقال، ويستحوذ قطاع التعليم على النصيب الأكبر من اجمالي الإنفاق على القطاعات، حيث بلغت حصته 150 مليار ريال سنة 2011 لنسبة تمثل 26% من النفقات المعتمدة وذلك بزيادة تقدر بـ 8% من سنة 2010حيث تضمنت الميزانية لهذه السنة برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الاجمالية نحو 265 مليار ريال واستمرار العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه 9 مليارات ريال بالإضافة لإنشاء العديد من المدارس، وتواصل الانفاق بشكل تصاعدي ليصل الى 204 مليار ريال سنة 2013 بنسبة قدرت 25% من النفقات المعتمدة حيث تم توزيع ميزانية القطاع على المشاريع بالشكل الآتي: 9 مليارات ريال لشركة تطوير التعليم القابضة بالإضافة لإنشاء 539 مدرسة تصل تكلفتها 39 مليار ريال وبلغت مخصصات إعادة هيكلة المدارس 3.235 مليار، أما التعليم العالي فتم اعتماد مشاريع لاستكمال المدن الجامعية بتكلفة 13.400 مليار ريال أما في مجال التدريب التقني والمهني تم اعتماد تكاليف انشاء كليات ومعاهد جديدة تبلغ قيمتها التقديرية أكثر من 3.500 مليار ريال، وعرف هذا القطاع انخفاض خفيف في ميزانيته بسبب الازمة النفطية ليستحوذ على 200 مليار ريال كحصة له سنة 2017، حيث تضمنت الميزانية مشاريع جديدة اضافةً للمشاريع القائمة للمجمعات التعليمية والمدارس لكافة المراحل التعليمية حيث بلغت اجمالي التكاليف المضافة للمشاريع 2.3 مليار ريال، بالإضافة الى اعتماد عدد من المبادرات لبرامج ومشاريع التحول الوطني بمبلغ يزيد عن 6 مليار ريال لتحقيق الأهداف الوطنية لرؤية المملكة العربية السعودية.

- **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية**

تحتضن السعودية اكبر قطاع للرعاية الصحية بين دول الخليج، مستحوذة على نحو 48% من إجمالي إنفاق الحكومات الخليجية على الرعاية الصحية، كما تعتزم الدولة إنشاء مدن طبية حيث خصصت لها ميزانية تصل إلى نحو 4.3 مليار دولار، وهو ما يدل على الميزانية الضخمة التي توفرها الحكومة من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي، حيث بلغت ميزانية هذا القطاع 68.700 مليار ريال وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء (12) مستشفى جديداً، ومشاريع لإحلال وتطوير البنية التحتية (4) مستشفيات، إضافة الى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق

الصحية، وتنفيذ (120) مستشفىً جديدةً بمناطق المملكة بطاقة سريريه تبلغ حوالي (26.700) الف سرير، وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء اندية رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ومباني لمكاتب العمل لعام2011، لترتفع حصته سنة 2013 وتصل الى 100 مليار ريال وفي هذه السنة المالية تضمن الميزانية مشاريع صحية لاستكمال إنشاء وتجهيز المراكز الرعاية الصحية الأولية بالإضافة الى إنشاء 19 مستشفى جديد وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء مقرات الأندية الرياضية، ورغم انخفاض إيرادات الدولة بسبب انخفاض الإيرادات النفطية في السنوات الأخيرة إلا أن القطاع يشكل حصته 120 مليار ريال سنة 2017 وتضمنت ميزانية هذه السنة مشاريع جديدة بلغت تكلفتها 1.047 مليار ريال وتركزت في مشاريع التحول الوطني منها مبلغ 432 مليون ريال لمشروع تطوير وتحسين أنظمة إدارة المشاريع ومبلغ 362 مليون ريال لمشروع تطوير أنظمة تطوير النفايات البلدية بالإضافة الى عدة مشاريع أخرى.

- **قطاع النقل والاتصالات**

يعد إنشاء شبكة متكاملة للنقل البري والجوي والبحري احدى المعالم البارزة للمنجزات التنموية التي حققتها المملكة العربية السعودية، علاوة على كونها أداة مهمة للتنمية المستقبلية، وكما تعتبر الاتصالات في السعودية متقدّمة، فهناك ست شركات اتصالات تقدّم خدماتها المختلفة في مجالات الاتصال والانترنت، حيث بلغت مخصصات هذا القطاع 66.600 مليار ريال سنة 2014 كأعلى قيمة له خلال السنوات الأخيرة وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية ومدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية قيمة تنفيذها حوالي 40.200 مليار ريال.

- **قطاع الخدمات البلدية**

في إطار الاهتمام بهذا القطاع بلغت مخصصاته 50 مليار ريال لسنة 2015، تضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة بلغت 25 مليار ريال لتنفيذ مشاريع الحماية من السيول وتصريف مياه الامطار ومشاريع السفلتة والإنارة، ولإنشاء الأنفاق والجسور، وتنفيذ التقاطعات لفك الاختناقات المرورية وتسهيل حركة السير.

2-7-واقع الإنفاق الاستثماري الحكومي في السعودية

يعتبر الإنفاق الاستثماري للمشاريع التنموية المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في السعودية، رغم التذبذب في معدلاته بسبب الصدمات الخارجية أو الازمات السياسية التي تحدث للقطاع النفطي بسبب الأسعار أو الإنتاجية مما يؤثر في سياسة الإنفاق الحكومي التي تعتمد عليها المملكة، كما يتضح من الشكل رقم (2) .

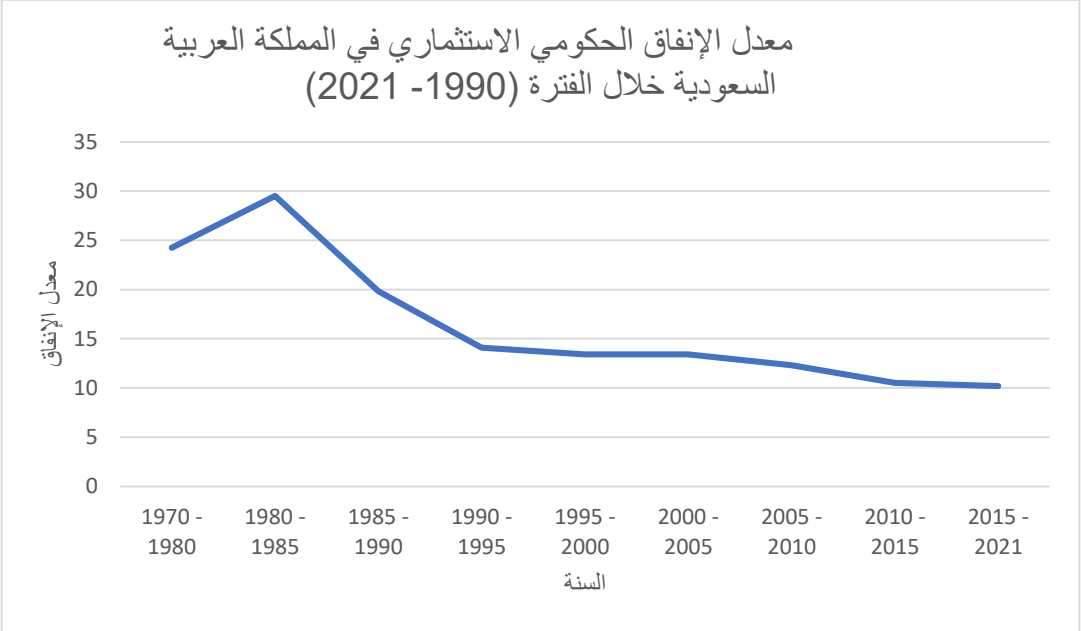

شكل (2): معدل الإنفاق الحكومي الاستثماري في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2021)

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات وزارة المالية السعودية

يوضح الشكل أعلاه ان متوسط معدلات الانفاق الاستثماري انحصرت بين (8،19-25،24) خلال الفترة بين (1970- 1990) تتسم معدلات هذه الفترة بالانخفاض المستمر ويعود السبب في ذلك لانخفاض أسعار النفط بسبب الصدمات الجانبية التي تعرضت لها أسواق النفط ، ثم تعاود الارتفاع ببطء لينحصر المتوسط عند (2،10) خلال الفترة (2015- 2021).

2-8-التحديات التي واجهت الإنفاق الحكومي وارتباطه بالنفط في المملكة العربية السعودية

تزايد الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية بوتيرة وقفزات متتالية منذ عام 1972 وهي الفترة التي بدأت تتزايد فيها إيرادات البترول بنسب عالية، ومما لاشك فيه أن النفط يرتبط ارتباطا وثيقاً بالوضع الاقتصادي والمالي للمملكة العربية السعودية وليس فقط الإنفاق الحكومي، حيث أن المملكة العربية السعودية تعتبر من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم، ويعد النفط والغاز الطبيعي من أهم المصادر الطبيعية في المملكة العربية السعودية، وبلغ الاحتياطي الثابت للمملكة العربية السعودية في عام 2017 من النفط الخام والغاز 2666.3 مليار برميل (وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في المملكة، 2019م)، ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها المملكة العربية السعودية وذلك بالاعتماد على تتبع أسعار النفط وتأثيرها في الوضع الاقتصادي والمالي للمملكة العربية السعودية إلى اربع فترات مهمة ومفصلية وهي كالتالي:

- **الفترة الأولى: مرحلة الازدهار (1970- 1981)**

تحسن الوضع المالي للمملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة وهي الفترة ما قبل الازمة المالية الثانية، وتعتبر هذه الفترة (1970- 1981) بمثابة مرحلة الازدهار للمملكة العربية السعودية، وهذا التحسن يعود الى تزايد أسعار النفط في تلك الفترة، وقد ارتفع انتاج المملكة العربية لسعودية من النفط خلال الفترة (1970- 1981) من 1.386 مليون برميل سنوي بداية هذه الفترة عام 1970 الى 3.579 مليون برميل سنوي في نهاية الفترة عام 1981، وقد حققت ميزانية المملكة العربية السعودية فائض خلال هذه الفترة بلغ مقداره 1.674 مليون ريال فتمكنت الدولة من خلال هذا الفائض بناء احتياطات مالية ضخمة ، وتجدر الإشارة بأن المملكة لم تسجل عجز في هذه الفترة سوى في عام 1977 وكذلك في عام 1978 (الثميري، 2016م).

- **الفترة الثانية: مرحلة الركود (1982- 2002)**

توجهت المملكة العربية السعودية في هذه الفترة الى خفض إنتاجها من النفط الى أن وصلت الى ادنى مستوى من الإنتاج النفطي والمقدر بحوالي 3.2 مليون برميل يومياً في عام 1985، كما رافق هذه الفترة تراجع وانخفاض أسعار النفط حتى وصل سعر البرميل للنفط العربي الخفيف 13.73 دولار للبرميل في عام 1986، ونتج عن ذلك انخفاض الإيرادات النفطية مسببه عجز مستمر في ميزانية المملكة العربية السعودية منذ عام 1983 وحتى ميزانية عام 2002، والجدير بالذكر ان المملكة العربية السعودية لم تحقق في هذه الفترة فائض سوى عام 2000 (الثميري، 2016م).

- **الفترة الثالثة: مرحلة الانتعاش (2003-2014)**

حققت المملكة العربية السعودية في هذه الفترة فوائض في الميزانية واستمرت حتى عام 2013، ولم يتم تسجيل عجز في هذه الفترة سوى في عام 2009 وكان ذلك أثر الازمة المالية العالمية خلال 2008 وعام 2009، هذه الازمة بدأت في سوق العقار وامتدت آثارها الى أن طالت الأسواق المالية محدثة أزمة مالية عالمية، ونتيجة لهذه الازمة المالية انخفضت أسعار النفط خلال عام 2008 وعام 2009 (الثميري، 2016م).

- **الفترة الرابعة: مرحلة الإصلاحات وانطلاق رؤية 2030 (2015- 2021)**

يمثل عام 2015 عام مفصلي بالنسبة للمملكة العربية السعودية وذلك لتزامنه مع التغيرات الجذرية الحاصلة في ذلك العام، وكان أهم هذه التغيرات الجذرية تخلي المملكة العربية السعودية عن الخطط الخمسية وتبنيها لخطط طويلة الاجل والاستراتيجية المتمثلة في انطلاق رؤية 2030، وسجلت هذه الفترة عجزاً مستمراً من عام 2015 وصولاً الى عام 2021، وشهدت المملكة العربية السعودية في عام 2015 أكبر عجز في تاريخها بمقدار 367 مليار ريال، وتبع ذلك عجز في عام 2016 بمقدار 297 مليار ريال، ويعود العجز خلال عام 2015 وعام 2016 الى انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض صادرات المملكة العربية السعودية مسبباً بذلك عجزاً في الميزانية، وجاء عام 2017 بعجز مقداره 230 مليار ريال، حيث حاولت المملكة في عام 2017 تقليل العجز من خلال تعزيز الاستدامة وتنويع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق الحكومي ودعم القطاع الخاص بما يعزز مستويات النمو (برنامج تحقيق التوازن المالي،2016م)

في وقت تترقب الأوساط الاقتصادية إعلان وزارة المالية السعودية عن الموازنة التقديرية لعام 2022 المقبل، توقع باحثون اقتصاديون أن تكون هذه الموازنة الأضخم في تاريخ المملكة.

3-النمو الاقتصادي

3-1-مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للأنشطة الاقتصادية ودرجة تطورها، وقد اهتم به العديد من الاقتصاديين اولهم (روبرت مالثوس) سنة 1798 في كتابه (مبدأ الأمم) وتبعه بعد ذلك العديد من المفكرين الاقتصاديين بالشكل الذي يعكس أهمية النمو الاقتصادي من عدة جوانب، اتخذ مفهوم

النمو عند الرأسماليين بالزيادة في انتاج السلع والخدمات لتلبي الحاجات المتزايدة في المجتمع وتزيد عن تلك الحاجات التي تحقق أكبر قدر من الرفاهية (السالم، 2006م).

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي منها أن النمو ظاهرة تعبر عن المتغيرات القابلة للقياس المباشر باستعمال مقاييس كمية خلال مدة معينة غالباً ما تكون سنة وبهذا فإنه يعني بالأساس تزايد في الابعاد والمقاييس لتلك المتغيرات (الفهداوي وراضي، 2006).

من هذا المنطلق فقد عرفه (فيليب بيرو) بأنه الارتفاع الذي يسجل خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو تكون فترات زمنية متلاحقة لمتغيرات اقتصادية توسعية الا وهو الناتج الصافي الحقيقي (مصطفي واحمد، 1999م).

و يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو الحالة التي يحدث فيها تغير في قيم المتغيرات الاقتصادية وزيادة الناتج في إطار ظروف اقتصادية تتميز بقدرتها على توليد فائض ذاتي في الإنتاج قادر على تمويل تلك الزيادة في الناتج.

3-2-قياس النمو الاقتصادي

توجد طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، وبشكل عام يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP، وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأهم مؤشرين لقياس النمو الاقتصادي، وفي هذه الدراسة سيستخدم الباحث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي، كونه يعبر عن مستوى المعيشة والرفاهية لأفراد المجتمع، ويقصد بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: بأنه الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على العدد الكلي للسكان، وأن الناتج المحلي الإجمالي يمثل مجموع قيمة الإنتاج من السلع والخدمات مستبعداً منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية، ويشمل مجموع القيم المضافة الاجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للبلد، وبمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية.

3-3-محددات النمو الاقتصادي

من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ما يلي:

1- كمية ونوعية الموارد البشرية
2- تراكم رأس المال
3- عوامل بيئية

4- مدى توافر الموارد الطبيعية

5- التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج

6- التقدم الفني والتكنولوجي

3-4-آلية تأثير الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي

3-4-1-أثر الإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير

ان الإنفاق الاستثماري هو احد مكونات الطلب الكلي وله تأثير على نمو الناتج وان أي تغير أو ارتفاع أو انخفاض سوف يكون له وقع مباشر على الناتج، عندما ينخفض الإنفاق الاستثماري فإنه يؤثر سلباً على مكونات الطلب الكلي وكذلك على حجم الدخل وبدوره يتسبب الاستثمار الذي يؤدي الى انخفاض في حجم العمالة هذا التأثير المتولد من الإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي وهذا يظهر في عدد من الدول لأن معدل الاجر عادة ما يكون عالي لا يتماشى مع إنتاجية العامل والسبب هو ضعف في التخطيط، وكذلك ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري من مجمل الإنفاق العام مقارنةً مع بقية أوجه الإنفاق وهذا يعني أن الإنفاق يوجه نحو قطاعات غير إنتاجية تؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي (كنعان، 1997م).

3-4-2- أثر الإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل

توجه الدولة الإنفاق الاستثماري نحو أوجه الإنفاق التي تهدف الى تغير هيكل الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية مما يحدث زيادة في الدخل الوطني بعد مدة طويلة، يترتب على هذا التوجيه للإنفاق الاستثماري توجيهاً آخر ألا وهو توجيه الموارد الإنتاجية بالشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تأثيرها على الأفراد في كيفية استعمال تلك الموارد وفيما يتعلق بالتوجيه المباشر فيتم عن طريق الاستثمار في المشروعات العامة من قبل الدولة وإدارة تلك المشروعات وجني الأرباح مباشرة من قبل مؤسسات تابعة للدولة، أما التوجيه غير المباشر فيتم من خلال التأثير على الربح من .خلال السياسة المالية وأدواتها كالإنفاق والضرائب وغيرها.

4- دراسة قياسية لأثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

يهدف هذا الفصل الى محاولة قياس تأثير الإنفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1990- 2021)، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي والاستعانة بمخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10 وتفسير النتائج.

وقد تم الاعتماد على بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وإجمالي نفقات الحكومة الاستهلاكية، وإجمالي نفقات الحكومة الاستثمارية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وإجمالي الواردات من السلع والخدمات، وإجمالي الصادرات من السلع والخدمات (من موقع البنك الدولي والبنك المركزي السعودي).

4-1- النموذج المستخدم في التحليل القياسي للدراسة

حاول الباحث في إيجاد صياغة رياضية من شأنها أن تظهر أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، واعتمد على المتغيرات الاقتصادية التي لها دلالة سببية على النمو الاقتصادي مع التركيز على تأثير المتغير الأساسي للدراسة والمتمثل في الإنفاق الحكومي الاستثماري، بالاستفادة من الدراسات السابقة التي تطرقت للإنفاق الحكومي الاستثماري وأبرزها الدراسة التي قام بها الباحث Barro (1991) والتي خصت 98 دولة حيث اهتمت بدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وبين النمو الاقتصادي، وتوصلت الى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي وأخرى إيجابية بين الإنفاق الحكومي والاستثماري والنمو الاقتصادي رغم أن ليس لها دلالة إحصائية، ومما تقدم تم الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الآتية والتي تفسر أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وهي:

- **المتغير التابع**

يمثل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بالعملة المحلية (الريال السعودي) ويرمز له بالرمز GDP

- **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في القيم الجارية للمتغيرات الاقتصادية الآتية:
  - ✓ الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (GC): ممثلاً بالعملة المحلية (الريال السعودي).
  - ✓ الإنفاق الحكومي الاستثماري (GI): ممثلاً بالعملة المحلية (بالريال السعودي).

- ✓ إجمالي الاستثمارات (INV): ممثلاً في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالعملة المحلية (الريال السعودي).
- ✓ القوى العاملة الإجمالية (LE): ممثلة بالعملة المحلية (الريال السعودي).
- ✓ إجمالي الصادرات من السلع والخدمات (XI): ممثلة بالعملة المحلية (الريال السعودي).

2-4-وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج

في هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المفسرة للنمو الاقتصادي، مع التركيز على أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي، ومعرفة مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية في الفترة الزمنية (1990- 2021)، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج:

- **النمو الاقتصادي (GDP)**

ويعبر عن مقدار إجمالي الناتج المحلي (بالعملة المحلية) وهو عبارة عن مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي انتجت داخل حدود منطقة جغرافية، وهو يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشراً للنمو الاقتصادي والذي شاع استخدامه في العديد من الدراسات والأبحاث القياسية السابقة، والمصدر الأساسي لهذا المتغير هو إحصاءات البنك الدولي والبنك المركزي السعودي.

- **الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (GC)**

حسب النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية الحديثة فإن هناك جدل كبير فيما يخص إشارة المتغير (سلبية أو إيجابية)، فهناك من الدراسات التي وجدت أثر سلبي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي على النمو الاقتصادي على غرار دراسة Barro (1991) و William(2006) وهذا يشير الى انه كلما زادت هذه النفقات زادت حاجة الدول من الموارد المالية لتغطية عجز الموازنة، ومن الجانب الآخر وجدت دراسات أخرى على النقيض انه يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ومنها دراسة Romer(1986) وتفسير ذلك يرجع الى انه عند استخدام النفقات الحكومية في شراء السلع والخدمات المحلية فإن ذلك يعمل كمحفز للطلب، أما مصدر بيانات هذا المتغير فهي مأخوذة من احصائيات البنك المركزي السعودي.

- **الإنفاق الحكومي الاستثماري (GD)**

تعرف بنفقات التجهيز وتحسين البنية التحتية، والكثير من الاقتصاديين ومنهم Barro (1991) يرون أن الإنفاق الحكومي الاستثماري بإمكانه أن يحقق زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل إذا كانت نفقات الاستثمار موجهة نحو المحافظة على البنى التحتية وصيانتها إضافة الى تحفيز الاستثمار الخاص إذا توفرت الكفاءة في إدارة الاستثمار الحكومي ، وكان مصدر البيانات البنك المركزي السعودي.

- **إجمالي تكوين الرأس المال الثابت (INV)**

هو إجمالي الاستثمار والذي يعتبر من أهم المحددات المفسرة لتغير النمو الاقتصادي، ولقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية على معنوية هذا المتغير وإيجابية تأثيره على النمو ومن هذه الدراسات نجد LYS(2003)، ومصدر بياناتها من البنك الدولي.

- **إجمالي القوى العاملة (LE)**

ويتم قياسه بدلالة حجم السكان العاملين في الاقتصاد، وبحسب ما جاء في نظرية النمو النيوكلاسيكية أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يعتمد على إنتاجية عنصر العمل وبالتالي فإنه من المفترض أن يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي.

3-4- الاستقرار والتكامل المتزامن لمتغيرات النموذج

1- **اختبار السكون:** سيتم اختبار السكون والتكامل المشترك لكل متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF).

- **اختبار جذر الوحدة** لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومدى استقرارها، وسيتم الاعتماد على اختبار فيليبس بيرون (PP) ويتضح من الشكل (3)
- أن كل متغيرات النموذج متفاضله من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5% (غير مستقرة).

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP) NULL HYPOTHESIS: the variable has a unit root At Level						
With Constant	t- Statistic Prob	LGDP -0.0552 0.9461 n0	LINV -0.0165 0.9501 n0	LLE -2.0703 0.2536 n0	LGI -2.1219 0.2378 n0	LGC 0.4485 0.9820 n0

With Constant & Trend	t- Statistic Prob	-2.5231 0.3157 n0	-2.3038 0.4200 n0	-1.9569 0.6016 n0	-3.2550 0.0921 n0	-2.1537 0.4978 n0
Without Constant & Trend	t- Statistic Prob.	2.9942 0.9989 n0	2.3134 0.9938 n0	2.3134 0.9905 n0	0.6292 0.8248 n0	2.8643 0.9984 n0
At First Difference						
		(d)LGDP	(d)LINV	(d)LLE	(d)LGI	(d)LGC
With Constant	t- Statistic Prob	-5.0130 0.0003 ***	-3.6193 0.0111 **	-5.7563 0.0000 ***	-11.1852 0.0000 ***	-4.3299 0.0015 ***
With Constant & Trend	t- Statistic Prob	-4.8846 0.0023 ***	-3.4167 0.0674 *	-6.0541 0.0001 ***	-12.4775 0.0000 ***	-4.6372 0.0043 ***
Without Constant & Trend	t- Statistic Prob	-3.9568 0.0003 ***	-2.9235 0.0048 ***	-5.0589 0.0000 ***	-9.1035 0.0000 ***	-3.6780 0.0005 ***

شكل (3): اختبار فيليبس بيرون (PP)

في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL حسب Pesaran الشرط الوحيد لتطبيق نموذج ARDL واختباراته الا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)

2- تقدير نموذج ARDL

تم استخدام النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى والحصول على النتائج الآتية:

جدول (2): تقدير توزيع تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

المتغير التابع: يمثل لوغاريتم اجمالي الناتج المحلي الإجمالي (LGDP)	
الفترة 1990- 2021 T=32	
متغيرات الدراسة Variables	
LINV	0.618588***
LLE	0.260160**
LGI	0.001703
LGC	0.177806
C	3.601713
R^2	0.99
CointEp(-1)	-0.527727***

جدول (3): اختبار الكشف عن مشكلة وجود الارتباط الذاتي عن البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM (Test)	1..890584 Prob.F(2.2) 0.3460 18.96743 Prob.chi-square(2) 0.0001
Heteroskedasticity Test	2.54313 Prob.F(24.4) 0.1852 27.23664 Prob.chi-square (24) 0.2935 0.416313 Prob.chi-square(24) 1.000

جدول(4): اختبار الحدود

اختبار الحدود	
F-Bounds test	10.55680

4-4-التحليل الاحصائي للنموذج المقدر

- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (99%) وتم عمل نموذج تصحيح الخطأ ووجد أن معامل تصحيح الخطأ معنوياً عند مستوى معنويه (1%) وإشارته سالبة مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وقيمة معامل تصحيح الخطأ (0.52) سالبة وهذا يدل على أن الأخطاء في توازن النمو الاقتصادي السعودي يتم تصحيحها خلال فترة زمنية أكثر من سنة تقريباً 18 شهراً.
- في العلاقة طويلة الأجل المتغيرين الاستثمار LINV والعمل LLE معنويان عند الإحصائية 5% اما بقية المتغيرات فليس لها دلالة إحصائية في النموذج.
- في الأجل القصير جميع متغيرات الدراسة معنويه عند مستوى إحصائية 5%وبناءً على ما تقدم من نتائج ARDL تم اختبار البواقي للتقدير واختبار الجدول كما يتضح من جدول (5) كما تم اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير (LM Test).
- وتظهر الاختبارات أن P-value لإحصائية Fischr أكبر من 0.05 وهنا يتم قبول فرض العدم (عدم وجود ارتباط ذاتي للإبطاء في النموذج).
ويظهر اختبار (Heteroskedasticity Test) الخاص بعدم ثبات التباين أن قيمة إحصائية فيشر أكبر من (0.05) وهنا يقبل فرض العدم (عدم ثبات التباين للنموذج).
- اظهر النموذج ثبات استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع قصيرة الأجل.

4-4-1-التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر ARDL (المملكة العربية السعودية): من الجدول (4) يمكن استخلاص النتائج الآتية

- **R^2=99%** ، مما يؤكد أن المؤشرات المقترحة من طرف الباحثين تفسر الظاهرة محل الدراسة بنسبة كبيرة جدا.
- **الاستثمار معبراً عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت (LINV)** ذو معنوية إحصائية وله أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بـ 1% الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.61% ويرجع هذا التأثير الإيجابي الى زيادة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز الطبيعي من خلال عملية زيادة الإنتاج واكتشاف حقول جديدة.
- **اجمالي قوى العمالة (LLE)** له دلالة إحصائية وله علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي مما يفسر فعالية سياسة التشغيل في المملكة العربية السعودية الفعالة حيث أنشأت المملكة صندوقاً خاص للتشغيل في القطاع الخاص وهو صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يقوم بعدة مهام من بينها تقديم الإعانات لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتشغيلها في القطاع الخاص.
- **الإنفاق الحكومي الاستثماري (LGI)** له علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي لكن دون دلالة إحصائية وهو ما يؤكد ضرورة تفعيل سياسة التوزيع للإنفاق الحكومي الاستثماري بين القطاعات الاقتصادية من أجل خلق تنويع اقتصادي، كما يجب الاعتماد على الإدارة السليمة للنفقات الرأسمالية ومراقبة حجم الإنفاق الرأسمالي المناسب من أجل تعزيز رأسمال الاجتماعي والبشري.
- **الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (LGC)** له علاقة إيجابية مع النمو ودون دلالة إحصائية مما يجعلنا لا نعتمده في تفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي وقد يرجع هذا الى ارتفاع الإنفاق على الإعانات والتحويلات خلال فترة الدراسة وإعادة دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع.

4-5-الخلاصة

حاولت الدراسة معرفة أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990- 2021) فكان الفصل الأول خاص بالاطار النظري لتوضيح المفاهيم الأساسية للإنفاق الاستثماري الحكومي أما الفصل الثاني فكان للنمو الاقتصادي وتناول الفصل الثالث تحليل واقع الإنفاق الاستثماري الحكومي واتضح أن المملكة تتبع سياسة مالية توسعية مما أدى الى ارتفاع مستمر في معدل الإنفاق الاستثماري الحكومي على قطاعات (التعليم والخدمات الصحية والنقل والمواصلات والخدمات البلدية) تحظي بأكبر الحصص من الميزانية العامة أما الفصل الرابع فخصص للجانب القياسي للدراسة كما تم تعريف متغيرات الدراسة ثم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها. وتم التوصل الى النتائج التالية.

نتائج الدراسة

انطلاقاً من التساؤلات المطروحة في مقدمة الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

1- سياسة الإنفاق الاستثماري الحكومي سياسة مالية فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية واداة ناجعة لمعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية، وتؤثر هذه السياسة على عدد من المتغيرات الاقتصادية كالطلب الكلي وحجم التشغيل وحجم الدخل.
2- تؤدي سياسة الإنفاق الاستثماري الحكومي دوراً مهماً على مستوى العديد من القطاعات التي يعزف عنها القطاع الخاص لانخفاض مردودها اقتصادياً مع ضخامة تكاليفها كما هو الحال في معظم مشاريع البنية التحتية.
3- تؤثر سياسة الإنفاق الاستثماري الحكومي بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي والنمو الاقتصادي، الاستثمار الكلي، المستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات.
4- تؤثر سياسة الإنفاق الاستثماري الحكومي بشكل كبير على العديد من المتغيرات الاجتماعية كالتشغيل، الفقر، المستوى التعليمي، السكن، الصحة وحتى الأمن.
5- تؤثر سياسة الإنفاق الاستثماري الحكومي وفق التوجهات الجديدة للاقتصاديات على المتغيرات البيئية والتكنولوجية.
6- تعدد الخطط التنموية والاستراتيجيات التنموية الوطنية يساهم في كفاءة وفعالية سياسة الإنفاق الاستثماري.

7- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بسبب ان الجهاز الإنتاجي للمملكة العربية السعودية مرناً ووضوح الأهداف التنموية الى جانب توفر حوكمة رشيدة وانخفاض مستويات الفساد المالي والإداري والاقتصادي.

8- نجحت المملكة العربية السعودية في تطويع سياسة الإنفاق الاستثماري الحكومي والاستفادة من الطفرات المالية، لخلق وإيجاد تنويع اقتصادي لا يعتمد على النفط، وخلق تنمية اجتماعية وبيئية جيدة.

9- تؤكد النتائج 1و3 صحة الفرضية القائمة على أن الإنفاق الاستثماري الحكومي يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن أن تمارس دورها في التأثير على هيكل اقتصاد الدولة من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي الذي يساهم في تشجيع الإنتاج وتطوير الناتج المحلي.

10-تؤكد النتائج رقم 4،5و6 صحة الفرضية القائمة على أن الإنفاق الاستثماري الحكومي يؤثر بدرجة كبيرة على تحقيق النمو والتنمية المستدامة وذلك بتأثيره على أبعادها الثلاثة.

التوصيات

- يجب توجيه الإنفاق الحكومي نحو المشروعات الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية، والبحث عن إيرادات جديدة بديلة للإيرادات البترولية التي تخضع لتقلبات أسعار النفط والاستمرار في التنويع الاقتصادي.
- التركيز على السياسات الخاصة بالإنفاق الحكومي المحفزة للنمو الاقتصادي مع تشجيع الاستثمار المحلي من خلال توفير بيئة مناسبة للاستثمار وجاذبة للاستثمار الخارجي.
- تفعيل سياسة توزيع الإنفاق الحكومي بين القطاعات الاقتصادية من أجل إيجاد تنويع اقتصادي وزيادته.
- يجب توجيه الإنفاق الاستثماري الحكومي نحو القطاعات المهمة والقائدة في الاقتصاد الوطني التي يمكنها المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

- امتثال عبد الله الثميري. (2016م)، الاقتصاد السعودي (نظرة تحليلية) الرياض .
- بغداد، بنين، أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصاديات النفطية (الإمارات – السعودية – الجزائر) ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر التنمية المتوازنة، 25- 26 /2/ 2019، جامعة الملك خالد، السعودية.
- الجراح، والمحيميد. (2009م). مبادئ الاقتصاد الكلي: مفاهيم واساسيات، الرياض.
- خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد. (2018). دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الاستثماري في مصر. مجلة بحوث الشرق الأوسط (44)، 259.
- دراوسي مسعود، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر- "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص:164.
- سارة، الشهري وسارة، الدخيل، أثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985- 2017)، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 11، شهر 5 لعام 2019.
- ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري في الجزائر وآثاره على التنمية المستدامة – دراسة قياسية 1970- 2010، أطروحة دكتوراه، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013.
- سرين جميل حسن، الإنفاق الحكومي وآثاره على الاقتصاد الفلسطيني (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2017.
- عزيز، وفاء محمد، التحليل الاقتصادي لاستثمار رأس المال البشري وسياسة الخصخصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 12، 38، 2017.
- عمر محمود أبو عبيدة. (2015). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة 1995- 2013. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 1 (5)، 156.

- عمر محمود أبو عيدة. (2015م). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.
- كمال أمين الوصال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي – بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، الطبعة 1، المركزي العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
- مباركة، دهوم، أثر الإنفاق الاستثماري العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)، رسالة ماجستير لسنة 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.
- محمد معن ديوب. (2018م). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية دراسة قياسية للفترة 1990- 2010.
- المختار بن قوية، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
- هاجر، سلطاني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر- الإمارات ، رسالة ماجستير لسنة 2014.